جانب الفريق الرفيع المستوى،

حين التحقتم بالفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة التابع للأمين العام للأمم المتحدة والخاص بجدول أعمال التنمية ما بعد 2015، كلِّفتم بالتحلي بالصلابة والطموح. وباعتبارنا أفراداً ومنظمات من المعنيين، نناشد كلاً منكم في هذه الأسابيع الأخيرة من ولايتكم أن يتأكد من احتواء تقرير الفريق حداً أدنى من أوجه القلق الحيوية التالية:

1. **الفقر متعدد الأبعاد** ويجب ألا يعرَّف في شكل ضيق وألا يقاس فقط كمسألة من مسائل الدخل.
2. يجب أن تشكّل قواعد **حقوق الإنسان الدولية القائمة** ومعاييرها وأدواتها أساس جدول أعمال التنمية ما بعد 2015 على صعيد كل من طموحها وآلياتها المخصصة للمحاسبة. ويجب أن يشمل ذلك **الحقوق الجنسية والتكاثرية**.
3. **ثمة** رابط إيجابي بين السلام والأمن والحوكمة الديمقراطية عند المستويات كلها، بما فيها المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، وبين الجهود التي تستهدف العدالة الاجتماعية. وهكذا من الضروري تجديد التأكيد على هذا الرابط في جدول أعمال التنمية ما بعد 2015 باعتباره عنصراً أساسياً من عناصر إطارها المفهومي، وتبني العناوين الضرورية والأهداف وخطط التطبيق.
4. يجب أن يتضمن جدول أعمال التنمية ما بعد 2015 هدفاً واضحاً في ما يتعلق بـ "حق تقرير المصير" وإنهاء الاحتلال، يشمل جدول أعمال متضمن لموعد أخير ولأهداف لإنجازه.
5. فيما تحتاج الحكومات كلها إلى بذل مزيد من الجهد لإعمال حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، يجب أن يقر تقرير الفريق بأن قدرة الحكومات على الوفاء تكبحها **ثلاثة حواجز عالمية رئيسية**:
6. **التغير المناخي** الذي يهدد سبل العيش والبقاء، خصوصاً بالنسبة إلى الأشخاص الأكثر ضعفاً والذين لم يلعبوا أي دور في إيجاد المشكلة.
7. **القطاع المالي العالمي المحرر** الذي يوجد اضطراباً، ويروّج لفرار رؤوس الأموال والتهرب الضريبي، ويهدد الاقتصادات الحقيقية بأزمة مدمرة متكررة.
8. **النظام غير العادل للتجارة العالمية** الذي يميز ضد البلدان النامية و**الاتفاقات الاستثمارية الاستغلالية** التي تعطي الشركات امتياز مقاضاة الحكومات في المحاكم الدولية حين تؤثر التنظيمات الخاصة بالصحة والبيئة وحقوق الإنسان في أرباحها.
9. لكي ينجح إطار ما بعد 2015 يجب أن يكون عالمياً وقائماً على الحقوق وأن يؤمّن علاجات كاملة وفي حينها للمجموعات المتأثرة. و**يجب أن تحاسَب الحكومات، والمؤسسات المالية الدولية، واللاعبون في مجال التنمية، والشركات** من خلال آليات متعددة الأطراف وملزمة قانوناً.

وبما أن هذه المسائل كلها تستند إلى اتفاقات وتعهدات دولية، قد يشكّل عدم أخذها في الاعتبار فضيحة وقد يكون مضراً بأهداف التنمية والعدالة الاجتماعية. ولذلك نتوقع أنكم لن تربطوا أنفسكم بنتيجة لا تشمل هذه المسائل.

للتوقيع يرجى إرسال رسائل إلكترونية إلى العناوين التالية:

سارة بخاري (sarah.boukhari@annd.org)

حنان يونس (hanan.younis@annd.org)

annd@annd.org